مجلة المختار للعلوم الإنسانية 23 (1): 133-155، 2013

Research Article

Open Access

جدلية العلاقة بين أزمة التوقعات والفجوة الزمنية للمؤسسة في دول الربيع العربي

نداء مطشر صادق

قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة عمرالمختار

Doi: https://doi.org/10.54172/gzhvft94

المستخلص : بعد الثورات في عدة دول عربية، تفككت الهياكل والمؤسسات، وتفاقمت التوازنات والظلم، مما أدى إلى أزمة في التوقعات. تصادمت التطلعات مع الأزمات القائمة، مما أحدث فجوة زمنية بين التحرر السياسي وإنشاء مؤسسات فعالة. يستكشف هذا البحث العلاقة المعقدة بين التوقعات والمؤسسات والزمن، مع التركيز على ضرورة إدارة فعالة وتخطيط واتصالات لتعزيز الجسور الزمنية ومعالجة أزمة التوقعات. من خلال تقديم رؤى قيمة، يوفر هذا البحث إرشادات لصناع القرار والمديرين في سياقات مماثلة، بهدف تعزيز أداء المؤسسات وتحقيق تطلعات الثوار.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، أزمة التوقعات، الفجوة الزمنية، المؤسسات الفعالة، صناع القرار

The Dialectic Relationship between the Crisis of Expectations and the Temporal Gap in Arab Spring Countries

Nadaa Matar Sadeq
Department of Media, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: Following the revolutions in several Arab countries, the disintegration of structures and institutions, along with deep-rooted imbalances and injustices, has fueled a crisis of expectations. Aspirations collided with existing crises, creating a temporal gap between political liberation and the establishment of effective institutions. This study explores the intricate relationship between expectations, institutions, and time, emphasizing the need for effective management, planning, and communication to bridge the temporal gap and address the crisis of expectations. By providing valuable insights, this research offers guidance for decision-makers and managers in similar contexts, aiming to enhance institutional performance and fulfill the aspirations of the revolutionaries.

Keywords: Arab Spring, crisis of expectations, temporal gap, effective institutions, decision-makers

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة

منذ أن انفجرت الثورات في عدة دول عربية ، تعاني أساسا من حالة تفكك في بناها ومؤسساتها وهياكلها وأدوارها ، أضافه إلى حاله التشوه والتجزؤ الذي يعود إلى سنوات وعقود طويلة من التخلف والاستبداد والتبعية والظلم .

هذه الحالة أفضت إلى وجود جيل يسعى إلى تحقيق تغييرات جذرية وعميقة في هذه الدول ؛ وعليه قام بتفجير ثورته ووضع بعد تحرره السياسي قائمة طويلة من الآمال والطموحات والتوقعات ، التي أراد من خلالها إعادة بناء حقيقية للدولة تفضي إلى ولادة حضارية مرتكزة على أسس قيمية فكرية وروحية ، وأخرى مادية وملموسة ؛ من أجل ولادة دولة طمح بوجودها اغلب من قام بالثورة .

وبما أن هذه الدول وكما ذكرنا تعاني أصلا من وجود أختلالات هيكلية عديدة سواء في هياكلها الإنتاجية ،أو هيكل هيكل صادراتها ، أو الهيكلية الهرمية السياسية التي لا يمكن اختراقها مع شيوع مظاهر الفقر والبطالة والظلم والفساد ألإداري والمالي والقضائي ؛ وعليه اصطدمت التوقعات مع الأزمات والاختلالات الموجودة أصلا وبرزت من جراء ذلك أزمة حقيقية في توقعات الثوار من خلال فجوة زمنية مابين التحرر السياسي ، وما بين المحاولات الجادة لبناء مؤسسات فاعله قادرة على الاستجابة لتوقعاتهم .

ومن هنا حاولنا أن نقوم بدراسة لواقع هذه الدول وذلك من خلال محاولتنا تسليط الضوء أولا على حقيقة وجود أزمة في التوقعات أم أن ألموضوع يقتصر على طموحات وآمال وضعت بطريقة قد تكون مبالغ فيها مما أفضى إلى ما قد يمكن اعتباره فجوة زمنية بين التوقعات وبناء المؤسسات المطلوبة .

وهذا تم من خلال تقسيمنا للبحث إلى فقرتين أساسيتين تحددت في محاولة معرفة ما هي أزمة التوقعات وما هي أبرز مظاهرها في هذه الدول ، إضافة إلى محاولة معرفة الإشكالية الحقيقية للمؤسسات الموجودة في هذه الدول وهل فعلا أن هنالك أزمة بين الزمن والمؤسسات والتوقعات برزت في علاقة جدلية تداخلت وتشابكت فيها الأسباب والنتائج ،المظاهر والأشكال والنتائج في هذه الدول .

من هنا تبرز لنا أهمية الدراسة والتي يمكن تلخيصها بالاتي :-

أهمية الدراسة :-

تبرز أهمية دراستنا هذه في محاولتنا تسليط الضوء على الاتي :-

1- محاوله تفسير وتحليل ووصف طبيعة المؤسسات سواء قبل أو بعد الربيع العربي وذلك لمحاولة فهم العلاقة الجدلية ما بين فاعلية المؤسسات وأزمة التوقعات .

2-محاولة تفسير وتحليل ووصف واقع هذه الدول الذي قد يعكس لنا وجود أزمة بين توقعات جيل الثورة وبين اداء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها .

3-محاولة تسليط الضوء على آلية تجاوز هذه الأزمة من خلال آليات أصلاح المؤسسات الموجودة

إشكالية الدراسة :-

تتحدد مشكلة دراستنا أساسا في محاولة التعرف على واقع دول الربيع العربي ، هل يعكس لنا هذا الواقع وجود أزمة في توقعات جيل الثورة ، يقابلها عدم استجابة أو عدم القدرة على الاستجابة لهذه التوقعات والمطالب التي قد تعود أساسا إلى ضعف أداء المؤسسات الموجودة في هذه الدول .

أهداف الدراسة :-

تهدف دراستنا إلى الأتي :-

1- معرفه الإبعاد الحقيقية لازمة التوقعات في دول الربيع العربي
2- ما هي مظاهر وأشكال أزمة التوقعات ؟
3- ما هي علاقة أزمة التوقعات بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟
4- هل هنالك فجوة زمنية بن بناء المؤسسات والاستجابة للتوقعات ؟

<u>تساؤلات الدراسة :-</u>

هنالك تساؤلات عديدة لهذه الدراسة ممكن تلخيصها بالاتي :-

س1 هل هناك أزمة في دول الربيع العربي تتجسد بوجود توقعات طموحة يرافقها غياب وضعف واضح لمؤسسات فاعلة في الدولة؟

س2 هل هنالك فعلا فجوة زمنية وجدت بعد التحرر السياسي والمحاولة الجادة لإعادة بناء المؤسسات ؟

س3 هل يتداخل ويتشابك عندنا السبب والنتيجة ، المظاهر والنتائج ، المدخلات والمخرجات ، في دول الربيع العربي ، بحيث أفضت هذه التدخلات إلى وجود أزمة ما بين التوقعات وما بين إمكانية إعادة بناء المؤسسات ؟

<u>التعريفات المفاهيمية:-</u>

ألازمة :- هي العطب أو الخلل الموجود في المجتمع ، والذي يتطلب القيام بعملية إصلاح وضبط لبنى مؤسسات المجتمع لكي يعود إلى سيره العادي .

أزمة التوقعات :- هي عدم قدرة المجتمع بمؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاستجابة لمطالب ومطامح الجماهير .

المؤسسة :- هي تركيبة يبتدعها الإنسان بالتعاون مع الأفراد الآخرين في المجتمع لمقابلة ما هو موجود في الطبيعة .

الحدود الزمانية والمكانية :-

الحدود الزمانية :-

عام 2010-لغاية عام 2013 حيث هو عام انبثاق الثورات العربية ولغاية انتهاء الدراسة

الحدود المكانية:- دول الربيع العربي مصر ، تونس ، ليبيا ، اليمن

المنهج المستخدم :- المنهج الوصفي التحليلي

أولا:- مفهوم ومظاهر أزمة التوقعات

إن تعبير ((أزمة)) مستعار أساسا من المصطلحات التقنية الطبية والعضوية ، وهي لفظه مرتبطة بطريقة واعية ام لا ، حقيقة أم لا ،بمصطلح ((التقدم)) فالأزمة تفترض بان هناك جهاز عضوي (المجتمع) يسير وفقا لمشروع محدد ، ومن وقت لأخر يعرف عطبا أو خللا .

1. إن الأزمة هي هذا المطب أو الخلل ، ويكفي أن نقوم بعمليه إصلاح أو ضبط لكي يعود الجهاز إلى سيره العادي

ومن خلال هذا التحديد البسيط لمفهوم ألازمه نستطيع أن نقول بان الأوضاع الجديدة المتولدة عن الثورات التي حصلت في تونس ، مصر ، ليبيا ، اليمن ؛ عكست لنا وبشكل واضح حاله من التفكك في بنى ومؤسسات المجتمع ، وفي هياكلها وأدواره ، وقيمه ، وقوانينه ،وإجراءاته ..... فمثلا أن نلاحظ أن المثقف العربي في هذه الدول بداء يدخل في حوار جدلي مع الواقع الاقتصادي والسياسي ، وهنا أصبح هذا المثقف في أزمة مع السلطة السياسية الجديدة ، ولو اخذ موقفا مغايرا لأصبح في أزمة انعزال وتغريب عن الواقع ، ولو تخلى عن التحديث والعصرنة وعاد إلى تراثه السلفي لأصبح في أزمة عصرية ، ولو شكل أيدلوجية على حساب التراث لأصبح في أزمة زيادة عميقة في الاغتراب .

أصبح عندنا ((تعايش متناقض)) أو ((تعايش فارق)) حيث نرى تهرؤ البني والمؤسسات التقليدية دون أن تزول تماما ، ومحاوله خلق بنى شبه حديثه دون أن تكتمل أو يسمح حتى باكتمالها . حيث نلاحظ عدم وجود تنظيمات مؤسسية للثقافة الثورية الجديدة ، وتفتت المثقفين وظهور صراعات بين الاتجاهات السياسية .

هذه هي المرحلة التأريخيه التي تمر بها دول الربيع العربي ، حيث التشوه ، والتجزوء ، الذي يترافق معه ظلم الواقع والتحليق في أوهام الخيال .

ومن المعلوم والمألوف أن يتبع الثورات ارتفاع في التوقعات ، وبالنظر مثلا إلى أن الثورة المصرية او التونسية أو اليمنية أو الليبية هي ثوره شباب ؛ وعليه فأن التوقعات المتنامية والتي بلغت أوجهها في أيام معدودات ، تأتي مصحوبة بقدر لايستهان به من نفاذ الصبر في الوقت الذي لا يوجد فيه كيان وحيد يمكن التوجه إليه للمساعدة في اداره التوقعات المتنامية للجماهير مما أفضى وكما سنوضح لاحقا أزمة في التوقعات يقابلها فجوة زمنية ما بين التحرر السياسي والمأسسة السياسية .

2:- مظاهر أزمة التوقعات

لازمة التوقعات مظاهر عديدة تتمثل في ما يمكن اعتباره الأكثر أهمية الا هو غياب الدولة الإنمائية ، ورد المظالم التوزيعية .

أ- غياب الدولة الإنمائية

تعاني دولنا العربية سواء قبل الربيع العربي أم بعده ، من وجود إشكاليات ،وجدت من قرون عديدة ، واستمرت الى حد الان .

تتمثل في غياب واضح للدولة الإنمائية ، ولو أنها تختلف درجة ومستوى من دولة لأخرى ، لكنها تشترك جميعا بالنوع ، إلا وهو غياب الدولة القادرة على تحقيق التنمية .

وينعكس هذا الغياب في وجود مظاهر أزموية متعددة لعل من بين أبرزها الفقر ، البطالة ، وغياب التنوع الاقتصادي ، وانعدام الحرية بكل أشكالها ومستوياتها .

فمثلا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين بلغت نسبة العرب الذين يعيشون في الفقر حوالي ((20%)) من أبناء الشعب ، أي أن هؤلاء يعيشون بأقل من دولارين في اليوم الواحد . يرافقه ارتفاع ملحوظ بمعدل البطالة والتي بلغت حوالي ((25%)) من الشباب المتعلم خصوصا ، الأمر الذي يشير إلى فشل النظام التعليمي الذي يتلاءم وينسجم مع متطلبات السوق .2 وحتى عام 2011 ، كان التنوع الاقتصادي أكبر من التنوع السياسي رغم قلته ، في الوطن العربي ، حيث تصنف معظم أنماط الحكم على أنها سلطوية ، مع اختلاف المستويات ، ولقد صنفت مؤسسة ((بيت الحرية فريدم هاوس))جميع الدول العربية باستثناء أربعه منها على أنها دول ((ليست حرة)) ثم تم تضييق الاستثناءات الأربعة وهي المغرب وجيبوتي وجزر القمر ولبنان ، على أنها ((حرة بشكل جزئى))هذا المشهد السلطوي يتسم بمحدودية عمليات الرقابة والمساءلة والتعدي على الحقوق المدنية وندرة تداول السلطة .3

ونلاحظ بالمقابل أن جميع الدول العربية ولو بدرجات متفاوتة تتقاسم بالتزامها بالعقود الاجتماعية القائمة ، والتي تتمثل بمجموعة من التقدميات التعليمية والصحية الخاصة بالاستهلاك والوظيفية ، وسلسلة من الدعم ، والتي تسيطر على الاقتصاديات السياسية في العالم العربي ، ولقد تم تفسير هذه المواثيق على أنها نوع من الصفقة التي يتلقى بموجبها المواطنون إعانات اقتصادية مقابل تقبلهم لنظام الحكم القائم سياسيا ، والمناخ السياسي ولكن في عام 2011 بدأت تنهار هذه العقود في عدة دول أبرزها تونس ، مصر، ليبيا ، سوريا , وليس واضحا عما أذا كانت اليمن قد أتسمت بوجود هكذا عقد اجتماعي .

حتى لو كانت هناك بعض التحولات الناجحة التي قدمت بصوره جزئية المزيد من الديمقراطية والمساءلة بواسطة بعض السياسات العربية .4

ولكن المتوقع بان هذه الفترة ستعقبها عقود اجتماعية بعد مراجعة نلك القائمة . وسيكون لدينا المزيد لنذكره عن هذه الفترة ، والفترة التي سبقتها .

ففي وقت تحقيق المعجزات الأسيوية الأولى على سبيل المثال كتب ((صموئيل هنتكتون ، 1968، و غيير مواودنيل 1973، وكامينجز 1999)) عن إن الدولة الإنمائية ونظام الاستبداد والنظام الرقابي ، انشاؤا قطاع عام قوي وسياسات صناعية وقامت السلطات بتجديد الصناعات التي سيقدم إليها الدعم .وقد جسد ((بارك شانج)) وهو في سنوات رئاسته لكوريا الجنوبية هذا النموذج . ولقد تميزت ((تركيا)) مثلا بوجود أحد الرواد الإقليميين الأوائل في عهد (أتاتورك) في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي . وتتمثل النقطة الجوهرية هنا ،في ان قيادة

الدول الإنمائية تمتلك رؤية طويلة الأجل في التصنيع والقوه الوطنية والرخاء لمجتمعها وان القائد يستخدم الموارد الطبيعية بطريقه متناسقة وهادفة وغير ديمقراطية لتحقيق أهدافه .5

لايوجد في عالمنا العربي مثل هذه القيادة ، لقد تزاوج الاستبداد مع توزيع الربح على الزبائن المفضلين للحكام وتم استخدام الموارد في تمويل العقود الاجتماعية بدلا من الاستثمار النوعي . حيث توازن معها غياب السياسات العامة أو على الأقل فهي ((سياسات غير واضحة)) فنادرا ما يمكننا فهم ما هية التفاعل بين السلطة التشريعية والتنفيذية

والقضائية والجهات الدولية الفاعلة التي تصنع الأجندات وتصيغ السياسات وتطبقها . وهنالك عددا من الأسباب لهذا الغموض ، فحتى عام ((2011)) كانت تسود أشكال مختلفة : كما قلنا من الحكم الاستبدادي في العالم العربي ، هذه الظاهرة أنتجت أدبا واسع النطاق في حد ذاته للتنمية، ويلاحظ غياب نسبي للمساءلة والشفافية ، ونظرا لهيمنة أصحاب المصالح على الأجهزة الأمنية والعسكرية في العديد من الأنظمة، يتم تصنيف العديد من قضايا السياسة على أنها أمنية أو تقع في دائرة الأمن القومي المحظورة ، حتى أن الباحثين المحليين نادرا ما يجرؤن على الكتابة في هذه الموضوعات ، ويبدو ان العالم العربي قد اخذ بالحسبان تحذير ((بسمارك الشهير)) {((بأنه لا يتعين على أي إنسان الالتزام بمراقبة صناعة منطاد مقيد للمراقبة أو التشريعات))}6

الدرس المهم ان الأنظمة العربية في مواجهتها للازمات الاقتصادية الطويلة استجابت للازمات بواسطة سياسات مؤلمة أدت الى أفراغ العقود الاجتماعية القائمة من مضمونها ، فبعض الأصول العامة تحولت إلى ملكية خاصة ،وتم التسامح بقبول بعض التحرر السياسي المحدود كوسيلة لامتصاص الغضب الاجتماعي 7 من خلال سياسات الإصلاح والخصخصة والتعددية السياسية ...الخ والدرس المهم المستخلص لغاية عام 2011، هو الإصلاح الهيكلي ، لقد كان متخذوا القرار أكثر استجابة للضغوط الخارجية من المكونات الداخلية للمواثيق الاجتماعية . وكانت التهديدات المرتبطة بالتخلف جعلتها عاجزة عن الايفاء بالدين ، كما هو الحال لمصر وتونس واليمن ، والتصنيفات الائتمانية المنخفضة والاستثمار الأجنبي الخاص المتواتر ، أسبابا كافية لتدفع صناع القرار إلى اتخاذ سياسات هامة وصعبة.

وأنتجت دراسات كثيرة متعلقة بالريع والدولة الريعية مثل دراسات ((لوسيان باي 1990، وتشاودري 1997،)) والتي تطرقت بالأساس للدول النفطية ، فظهر افتراض أساسي وهو أن الدول التي كانت تعتمد على الريع الخارجي إضافة إلى عائدات النفط ، ورسوم النقل ، وتحويلات العاملين ، والإيجارات الإستراتيجية ، والمساعدات الخارجية لم تطور مؤسسات المساءلة التي تنشأ عندما تعتمد الحكومة إيراداتها المحصلة من فرض الضرائب على المواطنين ، وتم ايلاء اهتمام اقل للبحث المحلي عن الريع، والمنتج للقبضة الجديدة للدولة في جميع مجالات الاقتصاد . وهذا ما أكده ((روس 2001 ، هير ب 2005 ، لوي 2009 ، هشماوي 2012)) إلى أن لعنة الموارد للدول النفطية بالذات لا تنتج من تلقاء نفسها السلطوية ، وغياب المساءلة ، ولكن يستخدم ريع الموارد الطبيعية بدعم المؤسسات السلطوية .8

إذن عبر كل العقود الماضية ، الموضوع الثابت يتعلق بالموارد التي تؤمن تحالف المصالح والتي كانت تغذي الأنظمة القائمة ، وبمعني أوسع ، الموارد العامة المخصصة للحفاظ على المواثيق الاجتماعية ، حيث التحالف القائم دائما وابدآ بين المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية والمؤسسات النقابية العمالية ، وهذه كلها اعتبرت جزء من الهياكل الاستبدادية الأمر الذي أفضى إلى تدهور المواثيق الاجتماعية ، وانفتاح الاقتصادات على الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، وظهور ما يسمى بأسم ((راسمالية المحسوبية)) .9 وحيث ان قوة الانظمة الاشتراكية الشعبية تدهورت وتآكلت قاعدتها المالية العامة ، فان التحرك نحو تحرير السوق في حقبة الثمانينات والتسعينات، أدى إلى نشاط الأسواق التي تنتشر بها ممارسات التلاعب وفرص السعي الى الريع الممنوع للجهات الفاعلة المفضلة في القطاع الخاص، والدعائم الرئيسية للنظام في المؤسسات العسكرية والأمنية . وقد تم الابقاء على التقديمات الاجتماعية والتي تمثل حوالي ((25%)) من النفقات الحكومية . ولكن نوعية الخدمات في قطاع الصحة والتعليم والاسكان والنقل ، تدهورت بأطراد وتضخمت قيمة الاعانات المالية الحكومية المقدمة للمستهلك . وفي نفس الوقت تفهم ((منتفعي النظام)) تماما ان كلفه المكاسب الاقتصادية الجديدة هي حتما ((اذعان سياسي)) .10

كل ما تقدم عكس لنا صورة غياب الدولة الانمائية قبل فتره الربيع العربي ، وبعد تفجير الثورات في عام 2011 ، لاحظنا استمرار ذات الاشكاليات والازمات حيث اصبحنا نعيش في ظل تعايش فارق ان صح التعبير ، والذي ينعكس باستمرارية تهروء البنى و المؤسسات التقليدية دون ان تكون هنالك امكانية لازالتها ، يترافق معها محاولة لخلق بنى وهياكل ومؤسسات حديثة دون ان تكون لديها فرصة لان تكتمل او حتى يسمح بأكتمالها ؛ ذلك يعود ومن بين عدة اسباب الى ان هذه الدول اصبحت ميدانا لمعركة تتصادم فيها القوى ، اطراف المعركة ، في مواجهة قد تكون حادة الى حد ما ، ولكنها بلا دفاعات تتحصن بأمان من خلفها ، وفي سياق يتسم بالسيولة ، والتغير ، وعدم الاستقرار حيث أصبحت هذه الحالة محط اهتمام الباحثين ؛ لأنها تجري بطرق أسرع من الطرق التي يستخدمها الباحثون لفهم ما يجري ....!!! فالكل بات يلاحظ محاولات لرسم نظما سياسية عديدة لايمكن التكهن بإمكانية بقاؤها وتطورها ، أم تفككها وانهيارها ..إضافة إلى محاولات لوضع مشروعات أو خطط للتنمية والتصنيع ، وكذلك لا يمكن التكهن بأمكانيه نجاحها أو فشلها ...!!

ونلاحظ ظهور قيما ونماذج قد تتعزز وقد تذبل او تتعدل وتتكيف ، مع ما يرافقها من الكثير من مظاهر العنف ، وعدم الاستقرار ، والفساد ، المحسوبية ، ومحاولة القفز بين سياسة العزلة والتقوقع والانفتاح غير المدروس وغير المحسوب للعالم الخارجي .. يتزامن مع كل ذلك محاولات للتحول الديمقراطي وللشفافية والمساواة والمشاركة ، دون ترسيخ للقيم الداعمة لوجود مثل هذه التغيرات .

فالفرد وربما حتى الجماعة باتوا غير مقتنعين بالهوية التي ورثوها جاهزة عن الاباء والاجداد ، او المبنية على وضع تقليدي .. حيث أصبح الفرد يرى نفسه ملزما بأعادة وتعريف وصياغة تلك الهوية وتشكيلها من جديد ...

وأذا اخذنا بنظر الاعتبار السمات الاساسية للعالم الجديد ، عالم القرن الحادي والعشرين ، والذي يتميز اساسا بوجود فكرة التاثير العالمي المكثف والمرتبط بتحولات في الزمان والمكان المرتبط اساسا بفكره ((العولمة)) والتي اثارت احتمالات لاشكال جديدة من الائتلافات والاندماجات والنزاعات والتناقضات ، اضافة الى اتساع الحداثة في كل الإرجاء والذي واكبه اهتزاز للتقاليد ... ولكن المتوقع هو إعادة بناء للتقاليد في أشكال مألوفة أو جديدة في شكل دفاعي أو هجومي ، وهذا يتطلب دور فاعل للمثقفين لإبراز خصوصيات كل مجتمع مقابل عمليات التغيير الكاسحة التي تسود عالمنا .

مع بزوغ ((البيئة المشبعة معلوماتيا)) مما يفترض تصفية لهذه المعلومات بشكل مستمر للمحافظة على الاستقلال الذاتي للأفراد والجماعات في الحياة .11 ويؤكد ((الفن توفلر)) في كتابه ((صدمة المستقبل)) بأننا نحتاج إلى تعددية في الرؤى والأحلام والنبوءات وصور الغد المحتملة ، وقبل أن نستطيع أن نقرر ، وعلى نحو عقلاني ، إي المسارات البديلة لنختار منها ، وأي الأنماط الثقافية تجري متابعتها أو تبنيها ، فإننا يجب أولا أن نتحقق من أنها ممكنة فعلا ، وهنا يدرك ((توفلر)) التأريخ على انه تتابع لموجات متتالية من التغير والتي تتصادم وتتشابك وتناسب في مد وجزر ، وهنا سننتقل من الثورة الزراعية والصناعية إلى الموجة الثالثة التي قد بدأت فعلا .12

ووفقا ((لبريانتي)) فأن النظم السياسية البازغة لها ثلاث مهام يجب انجازها لتحقيق نظام سياسي فعال ، وهذه المهام هي تحول المجتمع السياسي إلى تجديد داخلي مستمر ، والتخطيط كأساس للحركة في مسيرة تلبية حاجات المجتمع ، وتنفيذ هذه الخطط والسياسات ، وذلك لضمان أن النظم هذه قد حققت الرضا الذي يرتبط أساسا بست خصائص ، هي القدرة على الوفاء بمتطلبات البقاء الأساسية ، ومتطلبات التكنولوجية بما في ذلك التخطيط ، والقيود الملزمة التي تفرض على الحكومة ضمان احترام المواطنين ، وتكفل لهم القدرة على التصرف كأشخاص سياسيين ، والمشاركة الفعلية لجميع أفراد المجتمع ، ووضع القواعد العامة التي توضح القيم المشتركة في المجتمع وتعكسها ،

مع وجود قضاء يفصل في المنازعات وفقا لقواعد واضحة ، والسعي لإيجاد جماعات تطوعية تستطيع ان تتقد م بمرشحين للمناصب السياسية ، وتتنافس مع غيرها في تحديد وتقرير الأعمال العامة .13

هذه الأمور تحتاج إلى بعض المحركات والمبادئ الرئيسية كتعميق دور الدولة في التنمية ، وبذل جهود من أجل التنمية البشرية ، والرعاية الاجتماعية ، والانفتاح على التجارة والابتكار؛ لأن الانجازات في التعليم والصحة والدخل على أهميتها القصوى ، لن تضمن التقدم في التنمية البشرية إذا أعاقت الظروف الاجتماعية إنجازات الأفراد ، واختلفت المواقف بشأن التقدم ، ماهيته وآليته .

ولعل ابرز هذه المحركات هي ضرورة وجود الدولة الإنمائية الفاعلة والتي تقوم باختراق الاسواق العالمية ، والابتكار في السياسة الاجتماعية 14 وكذلك يجب التخلي تماما عن النهج المحدد والاملاءات المتبعة ، والابتعاد عن الوصفات العمومية المفروضة من مصدر واحد ، وكذلك الابتعاد عن نهج رفع الضوابط المطلق الذي نادى به ((توافق أراء واشنطن)) ؛ لان الدولة الإنمائية الفاعلة عليها ان تتولى مسؤولية وضع السياسات للقطاعين العام والخاص ، مستندة إلى رؤية ثاقبة وقيادة قوية ، ومعايير مشتركة ، وقوانين ومؤسسات تبني الثقة والتماسك للمستقبل ، ووضع نهج منسق ومتوازن للتنمية ، والاهتمام بالإنسان كماهوالحال في ((تركيا)) التي ركزت على الإنسان ووسعت نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية واستثمرت الإمكانات البشرية من خلال الصحة والتعليم ، وهذا ليس ملحقا بعملية النمو ، بل جزء أصيل منها ، وكذلك الزيادة السريعة في فرص العمل اللائق .15

كل هذا تم من خلال قيامها باختراق الأسواق العالمية ، من خلال الابتعاد عن الانفتاح المفاجئ على الأسواق ، وجعله ثمرة اندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجري على مراحل ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنى التحتية لتحقيق ((استيراد ما للعالم خبرة به ، وتصدير ما يحتاج إليه)) وهذا تم من خلال دعم الدولة للصناعات ، وكذلك ما قدمته من دعم للكفاءات ، وسعيها لخلق مؤهلات جديدة . أما الابتكار في السياسات الاجتماعية فهذا تم من خلال توفير الحاجة المطلوبة للاستثمارات ليس في البنى التحتية فقط ، بل في التعليم والصحة من اجل الوصول إلى الهدف المنشود إلا وهو خلق علاقة تآزر بين النمو والسياسة الاجتماعية للحد من الفقر والقضاء على الفروق بين الطبقات وتحقيق المساواة بين الجماعات الاثنية والعرقية والدينية ،والتمكين القانوني والتنظيم الاجتماعي في تمكين الافراد من المشاركة في النمو ، والتوازن بين القطاعات ولاسيما الاعتناء بالقطاع الريفي والسرعة في زيادة فرص العمل ووصول الخدمات الى كل فرد ، وليس من الضروري تولي القطاع العام لكل هذا ، بل المهم إن يكون دور الدولة ضمان حصول كل مواطن على المقومات الأساسية للتنمية البشرية وتحسين عمل مؤسسات الدولة ، والمساواة بين الأفراد ، ومساءلة القادة ، ومشاركة المجتمع في تحديد أولويات الميزانية .16

إذن يمكن القول إن الدولة الإنمائية ، هي الدولة القادرة على تحقيق ((الأمن الإنساني)) والذي يشمل وظيفة لم تلغ ، وطفل لم يموت ، ومعارض لا يسكت ، وتوترات عرقية لم تنفجر ، وإعلام لا يخنق ، ومتى ما استطاعت الدولة بلوغ هذا الأمر ، معناه وصلنا إلى معنى وهدف أساسي هو أن ((يكون الإنسان إنسانا))

وهذا يعكس الطابع المعقد للتنمية التي لاترتكز على جانب واحد فقط .

تتذكر هنا المبادرة الجريئة التي قدمها ((محبوب الحق)) منذ تسعينيات القرن الماضي ، حيث اكد عل ((نوعية الحياة)) لان المتألم وحده يعرف أين موضع الألم ، ولايمكن ايجاد دواء شافي دون سماع صوت من يشعرون بالالم ، واتاحة الفرص لهم ((للمشاركة)) في المناقشات العامة ، ولايمكن تقييم رفاه الافراد الا في اطار من ((الحوار المستمر)) بين الناس ، حوار يؤثر في السياسات العامة .

وهنا نرى ضرورة إفساح المجال أمام الأفراد في دول الربيع العربي للتعبير عما يدور في داخلهم حول ((ألآلام)) التي تنتابهم في الحياة ، ومظاهر الإجحاف التي يودون التخلص منها .17

مناقشة ((الحرمان والرخاء)) ((العدل والإنصاف)) فلا بد من وجود ((الدولة الانمائية)) ذات الحكومة الناشطة او في الكثير من الأحيان النخبة غير السياسية التي تتخذ من التنمية الاقتصادية هدفا لها ، والدولة التي تمنح اجهزتها الإدارية النفوذ والسلطة لتخطيط السياسات وتنفيذها ، ومع ارتفاعات معدلات النمو وتحسن مستويات المعيشة تكتسب أجهزه الدولة والنخب الحاكمة الشرعية ،ومع وجود معايير وقيم مشتركة وقواعد ومؤسسات تتبنى الثقة والتماسك والتركيز على العوامل غر الملموسة ، وإستراتيجية إنمائية تكون موضع أجماع والتزام وتوفر القدرات البيروقراطية القوية والعمل بالسياسات المناسبة ، وان تكون الدولة ليست صديقه للسوق ، بل صديقه للتنمية ، صديقه للمواطن . إذن لابد من حوار وصداقه الفقراء للوصول إلى مستوى عال من التنمية البشرية ، وهنا نتذكر مقولة ((اوكتافيوس)) يقول فيها ((الحكمة ليست في الثبات ولا في التغيير ، بل في التناغم بين الثبات والتغيير)) 18

وهذا من اجل تجاوز عقبات وفشل الماضي وإشكاليات وتخبطات الحاضر من اجل تحقيق ((دولة انمائية)) قادرة فعلا على تحقيق ((الأمن الإنساني))

ب:- رد المظالم التوزيعية

ترتبط المظالم التوزيعية أساسا ((بالقدرة التوزيعية)) للنظام السياسي ، أي دور الحكومة فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد والخدمات بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها ، سواء الثروة أو الدخل ، او الأمن أو التعليم أو الثقافة أو الخدمات الصحية .19 وعليه إن لم يتم التوزيع بشكل عادل ، ينتج تفاوت طبقي حاد يهدد استقرار وأمن المجتمع ، حيث يتجه المحرومون إلى انتزاع السلطة من الطبقة المتميزة.20

وهنا من المفيد الإشارة إلى أن الحرمان له بعدين أساسيين ؛ هما ندرة وعدم كفاية الموارد الاقتصادية او عدم العدالة في توزيع تلك الموارد . وهذا كله يرتبط بوجود سلطة سياسية مستندة إلى مبدأ السيطرة والفاعلية في الأداء .

وبما أن دول الربيع العربي ومن خلال الثورات التي قام بها شباب كان يرمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، والكرامة والحرية ، والمساواة ، والى التحرر من الحرمان ، والتحرر من الخوف وهذه يجب أن تتوازن مع الابتعاد عن الفوضى وتحقيق الأمن .

فلو تناولنا تحقيق العدالة ، وبالذات فيما يتعلق بجرائم حقوق الإنسان والتقدم إلى الأمام ، وبناء المستقبل ، مع عدم التضحية بالاستقرار السياسي من اجل معاقبة الآخرين .

العدالة تحتاج إلى مصالحة أخلاقية وقانونية مادية مع اسر الضحايا.21 والتي تتطلب توافر ((الحقيقة والعدالة والتذكر والمصالحة)) كل واحد غير قابل للانفصال .22 وهنا يجب على القوى السياسية ان تركز على الحلول الاقتصادية بدلا من التركيز على الأجندات السياسية فقط ؛لان الحكومات المكلفة والطامحون السياسيون على حد سواء بدأوا يلعبون على العواطف القومية والشعبية من خلال زيادة الاعانات المالية الحكومية او يلجأون الى توسيع

دائرة التوظيف الحكومي ، ولم يتم في المقابل التوجه إلا بقدر بسيط من الاهتمام بالإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الضرورية لضخ النشاط والاستدامة في أجساد هذه الاقتصادات .23

الوضع الاستثنائي الوحيد هو ليبيا ، حيث انها بلد غني نفطيا وقد ترجم تعافي صناعتها الهيدروكربونية الى ايرادات وصلت الى ((54.9)) مليار دولار في عام 2012 ، وتجدر الاشارة هنا الى ان الانتاج النفطي إستانف نشاطه في مطلع سبتمبر 2011؛ وعليه ما تحتاجه ليبيا ليس إلا مساعدة دولية في مجال الخبرات الفنية من اجل تنويع النشاط الاقتصادي فيها . أما في تونس ومصر ، فالمؤسسات الحكومية تعمل ، لكنها تعاني من تضخم العجز والعجز النقدي . إضافة إلى ما تعانيه من تحد في مجالات الأمن والتنمية والعدالة الانتقالية.24 حيث ان مصر بالذات ووفقا لما ذكره قطب إسلامي مصري ، أنها لم تتلقى من الدعم الذي وعدها به العرب والغرب سوى 5-10% فقط ، ومع ذلك لا يزال هناك تصور منتشر على نطاق واسع ، بأن أمريكا وأوربا يفرضان حصار اقتصادي على مصر ، رغم انه لم يتم إيقاف المساعدات الاقتصادية أو العسكرية .

وبما انه يوجد شعور متنامي بالإلحاح ، حيث انه بسبب الثورات تعاني اقتصاديات بلدان التحول الديمقراطي وتكافح من اجل النمو ، وتشكل الانكماشات الاقتصادية التي شهدتها والتي حدثت جزئيا بسبب مخاوف المستثمرين والسياح تهديدا مستمرا لمسار هذه التحولات . ففي مصر انخفض معدل النمو 7.2% عام 2009 ، وليصل الى ما يزيد قليلا عن 1% عام 2011 ، وتقلصت الاحتياطات الدولية من 36 مليار دولار أمريكي إلى 16 مليار دولار أمريكي ، وفي تونس انكمش النمو الى 1.8% في عام 2011 ، في حين ارتفع معدل البطالة ووصل الى 19% بعد ان كان 14% وساهمت البطالة المتفاقمة و تناقص احتياطات النقد الأجنبي والديون المتزايدة الى هشاشة ميزانية المكاسب الثورية .25 . وهذا يؤدي الى ما ذكرناه بأسم أزمة التوقعات المتمثلة بغياب الدولة الإنمائية والعجز عن رد المظالم التوزيعية ، حيث تبرز لنا إشكالية مهمة في عملية التنمية، فمثلا في تونس بدأت تستفحل ظاهرة الفقر ، وتفشي البطالة ،وتدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار ، واتساع الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية مثلما تبين ذلك من خلال مؤشر ((GINI)) الذي يعكس العدالة من عدمها في توزيع المداخيل والذي تعدى 0.401سنه 1990 الى 0.414 سنه 2005 ، وازداد سوء في سنه 2011-2012 حيث يلاحظ تدني واضح في ظروف العيش ومحدودية توفر المرافق الأساسية المتمثلة بالماء الصالح للشرب والكهرباء والسكن والصحة .26

إذن تجارب التحول نحو الديمقراطية تظهر لنا بان هذه الدول مالت الى تحقيق الحد الأدنى من الاحترام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية دون ان تنطوي على تحول ((توزيع الثروة)) و ((الأصول القومية)) حيث نلاحظ وجود فجوة زمنية واضحة بين التحرر السياسي ومأسسة السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن توزيع اجتماعي عادل يمكن التعبير عنه من خلال إعادة توزيع الثروة ، وإعادة توزيع القيم من خلال تجسيد قيمة الاعتماد على الذات ، والشعور بالانتماء ،وتحقيق العدالة .27. والإنصاف والحماية والاجتماعية ،وإتباع سياسة اقتصادية تعمل لصالح الفقراء ، وتفكيك منظومة الفساد ، وإشاعة جو من الحرية المنظبطة البعيدة عن الفوضى .

وهنا أرى من المفيد التركيز على العدالة ؛ لان رد المظالم يتطلب الاستناد إلى ركيزة اساسية إلا وهي ((العدالة)) بشقيها العددي والتوزيعي .

حيث يعكس الشق العددي على ضرورة أن تكون الفرص متوفرة ، أمام الجميع دون تمييز ، وان يتم التعامل مع الناس بالتساوي وخاصة المساواة امام القانون والحصول على العمل والتعليم والصحة . أما الشق التوزيعي للعدالة ، فهي تفرض على النظام السياسي أن يراعي مؤهلات الناس وكفاءتهم وقدراتهم وان يحصل كل شخص على ما يستحق بناء على ما يبذله من جهد سواء كان جسمي أو ذهني .28 . ويجب أيضا إعادة توزيع القيم وتحديدا ، قيمة الاعتماد على الذات ، والتي تعتبر من أهم القيم واسماها ، لان الحاجة الى الطعام وإشباعها – الدول التي تستورد – يفقد الدولة قدرتها على اتخاذ أي قرار داخلي أو خارجي وتجعلها رهينة ، وهنا لابد من خلق الوعي الفردي

والإدراك الجمعي لخطورة هذه القيمة ؛ وعليه لابد من زيادة الوعي في ((حجم وقيمة الإنتاج الوطني))وتوسيع قاعدة الإنتاج وتطوير الإنسان هدف وأداة التنمية ،ووضعه في ظروف ملائمة للعطاء والإنتاج ، ووسائل الدفاع والبحث العلمي ، ووسائل الاكتشاف والاختراع ، وتطوير كل أنواع المعارف . صحيح أن المسؤولية جماعية ، ولكن مسؤولية الدولة هي الأساس ؛ لانها هي التي تسعى الى تجسيد فكرة الأمن الغذائي .29. أما بخصوص تعزيز قيمة الهوية والشعور بالانتماء ، فلقد أكد ((ابن خلدون)) بان الإنسان حيوان اجتماعي بطبيعته ويرغب في ان تكون له هوية تميزه سواء بانتمائه إلى قبيلة أو شعب أو جماعة ، وينفر من بقاؤه لوحده ، لا هوية له ولاشعور بالانتماء ، وقد أعطى علم النفس هذه المسالة أهميه خاصة , واعتبر أن مشاعر الانتماء تشكل حاضنة نفسية على الأقل ، وتساهم في تزويد الإنسان بالطاقة الدافعة نحو الانجاز ؛ لان الانتماء نوع من الارتباط الوجداني والمعنوي يؤطر إحساس المواطنين بالمواطنة ويؤسس لولائه اتجاه ثوابت وطنية ومبادئ أمته .30. ويجب المحافظة على الذات الثقافية في مواجهة محاولات التحول إلى نمط ((عالمي موحد)) إلا وهو العولمة ، والذي أصبح ضرورة ملحة ومسؤولية تهتم بها مؤسسات التنمية الاجتماعية ، سيما إذا علمنا إننا الآن أمام نشر ((ثقافة الماكوورلد)) والتي تعني الاقطاع الجديد الباحث عن تشكيل مستقبل عالم متجانس ومتطابق ضمن أيدلوجيا الاستهلاك ، وذلك بواسطة القوى الاقتصادية والتكنولوجية حيث تم دمج كل الشعوب في ((فضاء)) جماعي كوني يتم ربطه شبكيا باللجوء الى التكنولوجية الإعلامية الجديدة ، والتبادلات التجارية والصناعات الثقافية المهذبة ، وهنا سوف يبرز خلط خطير ترعاه بعض الجهات وتباركه من خلال أله حربها الإعلامية والذي أصبح يملك شرعية في أذهان الكثيرين بين المقولة المعقولة والمؤسسة على رؤى عقلانيه والتي ترى في أن سوقا منظما ومقنن النشاطات مع كثير الليونة يبقى الأداة الأمثل والاكثر فعاليه وادائية في المردودية الانتاجية، وتراكم الثروة والادعاء ((الجامح)) الذي يرى اصحابه أن وجود سوق حر متعال على كل تقنين وتنظيم هو الوسيلة الأوحد لإنتاج ثم توزيع كل ما نحن في حاجة إليه من السلع الاستهلاكية إلى القيم الروحية ، من إعادة إنتاج رأس المال إلى العدالة الاجتماعية ، من إنتاجية اللحظة الحاضرة إلى الحفاظ على المحيط في الألفية الثالثة ، وهنا بدأ التحول إلى القطاع الخاص للتربية والثقافة وسياسة التوظيف والحماية الاجتماعية وحماية المناطق الطبيعية .

وبما إننا نعيش هذا الزحف المتواصل للسوق ، فربما شهدنا يوما ما عمليه تحويل إرادة الحياة اليومية للإفراد في أدق خصائصها إلى المؤسسات التجارية .

ان الدولة التي تم تفكيكها اليوم باسم ((الحرية والديمقراطية الاستهلاكية للمواطنين)) وانتقال المواطنين من عبودية الاستبداد والطغيان إلى عبودية المؤسسات التجارية وسماسرة الأيدلوجية الاستهلاكية ، وقد اعترف الكثير من سدنة الإقطاع الجديد ((الماكوورلد)) بأنه ليس من مقاصد السوق القيام بمهام الجماعات الإنسانية باعتبارها جماعة استهلاكية من إيصال رغباتها إلى مصنعي ومنتجي ما تستهلكه . هذه الثقافة لاتهتم بالإنسان إلا في بعده الاستهلاكي ، إذ تقوم باستثمار كل آلياتها التقنية مع إقصاء كل الشرعيات الأخرى .31.

المنقذ من كل هذا هو الدور الذي لابد من أن تضطلع به الدولة في توزيعها السلطوي للقيم ، كتعزيز الهوية والشعور بالانتماء والحرية والتي يعتبرها – الحرية – زكريا إبراهيم ، من أكثر المسائل الفلسفية اتصالا بالقيم والاخلاق والاجتماع والسياسة ؛ لأنها عملية روحية تعبر عن مقدرتنا على التحرر من ذواتنا ، ويقول ((سارتر)) { ((ربما كانت حريتنا هي الشئ الوحيد الذي ليس لنا حرية في التخلي عنه))}32 . ويعتبر ((روسو)) الحرية هي الخير الأسمى في الحياة ، أما الخير الغائي عند ((سبنسر)) فهو اكبر خير لأكبر عدد من الناس ، وذلك لا يتحقق إلا إذا توافر له طراز خاص من الحرية والسعادة والتي تهب بحسب رأيه تكون مستحيلة لذا لم تكن هناك حرية في استعمال الملكات والمواهب .33. ولابد أن يرافقها المساواة ، هذا التعبير الذي لم يستطع علماء السياسية من وضع

مقياس دقيق له عند تطبيقه على النظام السياسي ، ولكن معنى المساواة من جهة التنمية السياسية ، هي مساواة في الحقوق أم توزيع الدخل أم إمكانيات القيام الفعلي بنشاطات سياسية أم في الكفاءة والجدارة أم في فرص صعود درجات السلم الاجتماعي .34. إذن وبدون الدخول في تفاصيل أكثر نقول ، انه لكي تتمكن دول الثورات العربية من تجسيد معنى وجوهر الثورة التي قامت بها أساسا ، لابد من رد المظالم التوزيعية ، والتي تتطلب شروط متعددة يمكن حصرها بالاتي :-

1- يجب أن تتبنى عملية التحول الديمقراطي على أساس استيعاب كافة الجماعات السياسية والاجتماعية ؛ لان ذلك سيضمن تأسيس قاعدة ديمقراطية ذات جذور مجتمعية عميقة .
2- العمل على إنشاء آليات لحل الصراعات والخلافات الاقتصادية والاجتماعية والدينية على مستوى الوحدات الاقتصادية والمجتمعات المحلية .
3- ضرورة التوصل إلى سياسات للعدالة الاجتماعية والاقتصادية والى إجماع قومي على أشكال التفاوت التي يجب مواجهتها، فمثلا ألازمه في تونس تنعكس في احد جوانبها بأنها خصصت 82% من الاستثمارات العامة للأقاليم الساحلية مقابل 18% للأقاليم الداخلية ، ويزداد الموقف تعقيدا في مصر ، وعليه لابد من إعادة توزيع الموارد على المحافظات والأقاليم المختلفة بما يحد من الفروق بينها ويحقق العدالة الاجتماعية .
4- يجب إتاحة فرص العمل اللائق للجميع والتنمية المحلية.
5- يجب وضع نهاية للامتيازات الاحتكارية وإعادة تعريف دور الدولة والتأكيد على دورها التنظيمي والرقابي في التأكد من تنفيذ القانون وحماية المستهلك ،وعلى الدولة أيضا أن تحافظ على ملكيتها للصناعات الأساسية في الاقتصاد الوطني
6- زيادة دعم الفقراء من خلال الحد من الهدر وتحسين استهداف برامج المساعدة الاجتماعية ، ولا يعني هذا إنفاق أكثر بل إنفاق أفضل .
7- الاستثمار في رأس المال البشري (تعليم وصحة) الذي يعد بمثابة أداة رئيسية محددة للقدرة التنافسية ، حيث يجب التوسع في التعليم لمواجهة التوقعات المتعاظمة للناس ، ويجب التأكيد على النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية والإنصاف ، ويجب العمل لصالح الفقراء وتبني سياسات اجتماعية رصينة .
8- تفكيك منظومة الفساد والتي هي ذات علاقة كبيرة بالمنظومة السياسية ، وكذا الفساد المالي من خلال التحقيق في قضايا الرشوة والفساد . ووضع تصورات للتصدي للفساد والعمل على تغيير الاتجاهات نحو الفساد والرشوة ؛ لانه أضحى من طبائع الأمور .
9- تحقيق العدالة والإنصاف والحماية الاجتماعية ودعم الأسر ذات الدخول المادية المنخفضة ، ودعم الأسر المتوسطة الدخل وتوفير وجبات الإفطار للتلاميذ الفقراء .وتخصيص استثمارات كبيرة للخدمة الصحية المحلية ، وتخطيط للإسكان على صعيد واسع . وإصلاح النظام الضريبي وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، وحل مشكلة اللامساواة ومشكلة ((الانعزال الفكري)) من خلال مشاركه الناس في صنع مستقبلها .35.

هذه هي ابرز الأمور التي يجب أخذها بنظر الاعتبار لرد المظالم التوزيعية ، داخل دول الثورات العربية، من أجل الوصول إلى الأهداف التي قامت من أجلها هذه الثورات .

ثانيا:- الفجوة الزمنية بين التحرر السياسي والمأسسة

تبرز الفجوة الزمنية كما ذكرنا من خلال التلكؤ والتعثر الواضح الذي ساد دول الثورات العربية ، حيث انها ما زالت عاجزة عن تحقيق الحد الأدنى من احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، دون أن تنطوي على

تمويل توزيع الثروة والأصول القومية ، حيث ما زالت المؤسسات القديمة تمد بجذورها وهياكلها وأبنيتها ولوائحها ، في المقابل لا توجد بوادر عملية حقيقية لوضع الأسس والهياكل الجديدة لبناء مؤسسات تنسجم مع أهداف وطموحات شباب الثورة بالطريقة العلمية المنظمة،والتي تفضي إلى وجود مؤسسات تتميز بالحداثة والتطور ، وقادرة على حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الموجودة في دول الربيع العربي ؛لان ما تتطلبه وما يجب أن ترتكز عليه المؤسسات الجديدة , هو أن تكون فاعلة ومتجددة لها جذور تضرب في عمق المجتمع وقادرة على ضمان التوزيع الاجتماعي العادل للقيم وللثروات والمنافع والخدمات بشكل مستمر ينسجم مع توقعات وأمال ومتطلبات متزايدة لجيل الثورة الجديد
ذلك ان المؤسسات الموجودة ما تزال تمارس أسلوب ((الخلافة)) للأجيال القديمة قيما وممارسة ، بدلا من اسلوب ((القيادة الجديدة)) التي تعكس جيل جديد بقيم ومفاهيم واليات عمل جديدة ، أي جيل القيادات الثورية .
المهم هو وجود ((جيل يعكس القيم الجديدة لبناء الامة –الدولة الحديثه))
1- مأسسة السياسة الاجتماعية والاقتصادية .

عرف قاموس ((ليترة)) الفرنسي المؤسسة بأنها {((كل ما يبتدعه او يقيمه الانسان ، وذلك بمقابل ما هو موجود بالطبيعة)))}36

فالمؤسسة:- هي تركيبة يبتدعها الانسان بالتعاون مع الافراد الاخرين في المجتمع . وهي تشمل كل التنظيمات القائمة في المجتمع مثل العائلة ، الملكية، المشروع الاقتصادي ،الهيئات الدينية ، والمؤسسات القانونية والسياسية .

ولها عدة عناصر بسيكولوجيه تتمثل بالاتجاهات والسلوكيات وحضاريه تتمثل بالرمز ، ومادية تتمثل بالوسائل المادية والاجتماعية الشكلية . 37 .

تعاني دولنا عموما سواء قبل أو بعد الربيع العربي من ضعف المؤسسات السياسية والتي ممكن أن نعبر عن مظاهرها على حد تعبير صاموئيل هنتكتون ((بالمتحد السياسي)) المتمثل في الإجماع ، والاتفاق ، والشرعية ، والتنظيم ، والفعالية ، والاستقرار؛ وذلك لأنه لا توجد مؤسسات سياسية قوية ومتكيفة ومتماسكة ، ولا يوجد بيروقراطيات فاعلة ، ولا أحزاب سياسية حسنة التنظيم ، ولا مشاركة شعبية في الشؤون العامة ، ولا يوجد نظام رقابة مدنية على القوات المسلحة،ونشاط الحكومة في مجال الاقتصاد مجتزئ ، ولا توجد إجراءات معقولة لتنظيم انتقال السلطة وضبط الصراع السياسي .38. وعليه تعاني دولنا من عجز حقيقي في تامين الغذاء ، ونشر القراءة والكتابة ، والتعليم والثروة والدخل والصحة والإنتاجية ، المتدنية المستوى ، رغم الجهود التي تبذل لمواجهتها .

ولقد كتب ((والترليبمان)) يقول {((إنني اعرف جيدا أنه مأمن حاجة بالنسبة للذين يعيشون جماعات اشد إلحاحا من أن يكونوا محكومين ، بحكم ذاتي إذا أمكن ، بحكم جيد إذا كانوا محظوظين ، لكن أن يكونوا محكومين على أية حال)))} .39.

كتب ((ليبمان)) هذه الكلمات في لحظة يأس من وضع الولايات المتحدة الامريكية انذاك ، إلا أنها تنطبق إلى حد كبير على الدول التي تبحث عن العصرنة والتغيير في دولنا حيث ((المتحد السياسي)) في حالة تمزق ولاتتمتع المؤسسات السياسية فيها سوى بقدر قليل من السلطة ، وبقدر اقل من السيادة ، وبانعدام المرونة،وهنا بكل بساطة لاتحكم الحكومات في معظم الحالات .40.

ما تقدم كله ممكن ملاحظته في دول الربيع العربي قبل بزوغه ، حيث سيطرة قياديين ذاتيين متقلبين مارسوا في الغالب سياسة اقتصادية واجتماعية كارثية ، وبفساد واضح ومنتشر بين معظم أعضاء قمة الهرم السياسي ، وبمستويات متدنية الفعالية لأداء البيروقراطيين وبميل لاستبعاد الجماعات السياسية المدنية ، وبفقدان المشرعين ومحاكم السلطة ، وتفتت أو حتى انعدام الأحزاب السياسية ، وسيادة نظام حكم بوليسي هش ؛ وعليه لم يكن المسيطر هو ((التطور السياسي)) بل ((الانحلال السياسي)) وهذا يعود ومن بين عدة اسباب ، وقد تعلق الأمر بهذه الفقرة من البحث إلى ؛ التطور البطئ أن لم يكن المتعثر للمؤسسات السياسية ، اذ لايمكن ان يتحقق اي تطور سياسي دون أن يرافقه تطور اقتصادي واجتماعي ؛ لان التطور الاقتصادي يعزز الاستقرار والتطور السياسي ، وهذا بدوره ينعكس على استقرار وتوازن المجتمع .

إذن نحن وفي ظل التغيرات التي شهدتها دول الربيع العربي وما ورثته من مشاكل حقيقية وصعبة عليها على حد تعبير ((جان جك روسو)) عليها ان تؤسس ل {((قيادة تحول القوة الى حق والطاعة الى واجب)))} ويجب أن تمارس كل جماعة سلطتها عبر المؤسسات السياسية التي تلطف وتعدل وتعيد وتوجه تلك السلطة كي تصبح هيمنة قوة اجتماعية واحدة منسجمة مع تجمع الأكثرية . حيث انه في ظل الغياب التام للصراع الاجتماعي تصبح المؤسسات السياسية غير ضرورية ، وفي ظل الغياب التام للانسجام الاجتماعي تصبح المؤسسات السياسية مستحيلة حيث لا تستطيع جماعتان لا ترى الواحدة منها في الأخرى إلا عدوا رئيسيا لها أن نكون قاعدة ((لمتحد سياسي)) حتى تتغير تلك النظرة المتبادلة ، وهنا لابد من وجود بعض الانسجام في المصالح بين الجماعات التي تؤلف المجتمع .41.

إذن وجود المؤسسات التي ((تعد عمليه تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا)).42. هي أساس التطور الاقتصادي والاجتماعي . وفي هذه الدول الساعية للتطور بكل أبعاده وللعصرنة، تبرز لنا العلاقة التي طرحها ((صاموئيل هنتكتون)) المتمثلة كالأتي :-

1- التحريك الاجتماعي = احباط اجتماعي
التطور الاقتصادي
2- الاحباط الجتماعي = مشاركه سياسية
الفرص المحركة
3- المشاركة السياسية = عدم الاستقرار السياسي
المؤسسات السياسية

اي هنا لا بد من ايجاد بنية اقتصادية واجتماعية قادرة على التحريك الاجتماعي وإيجاد الفرص المتوازنة للجميع ، من اجل تجاوز حالة الإحباط الاجتماعي والذي إذا تم تجاوزه ستزداد نسبة المشاركة السياسية وسنبدأ فعلا بوجود مأسسة سياسيه اقتصاديه واجتماعيه ، تؤدي الى الاستقرار السياسي لانه لو فشلنا وزاد الإحباط وتعمقت أزمة التوقعات وضعفت المشاركة السياسية ،وانعدمت وجود الفرص لابناء المجتمع سنظل نعيش في ظل عدم الاستقرار السياسي .؛وعليه لابد من الأخذ بنظر الاعتبار عنصر ((الزمن)) وعنصر ((التكيف)) مع المتغيرات الجديدة ، والبدء فعلا بإيجاد حلول سريعة وناجحة ومنسجمة مع الموروث الاجتماعي للبلد ، وحفز الهمم من اجل البدء بوضع حجر الأساس للمأسسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحل الأزمة الكبيرة والعميقة التي تعيش في ظلها دول الربيع العربي .

وهنا لابد من توزيع عادل للقيم وللثروات وللمنافع والخدمات توزيعا سلطويا يرتبط بالمجتمع ويشمله كله .

ذلك أن هذه الدول تعيش ألان في حالة أزمة عميقة ولابد من إدارتها ، وهذه الإدارة قد تأخذ شكل مؤسسات أو إجراءات أو قوانين تبرز إلى الوجود ؛ لان الأزمة تمثل مواقف يتحرك بها المجتمع لتبني اتجاه جديد أو سياسة جديدة ، ومن هنا تبرز أهمية المؤسسات كالبيروقراطية ، والقيادة ، والبرلمان ، والسلطة بفروعها المختلفة ، ونظم الانتخابات وغيرها كعناصر ضمن إدارة الأزمة . 43.

وعليه لابد من اتخاذ خطوات أساسية لهذا الجانب وهي احترام كرامة الناس وحقوقهم وحرياتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار، وإخضاع صانعي القرار للمساءلة وإرساء قواعد ومؤسسات وممارسات عادلة للجميع تحكم التفاعلات الاجتماعية . وتحرير الناس من أية مظاهر للتمييز ، ويجب أن توضع سياسات اقتصادية واجتماعية تلبي احتياجات الناس وتوسع الامتيازات أمامهم ، والقضاء على الفقر ، كما أن طموحات واحتياجات الأجيال القادمة يجب أن تنعكس في السياسات الحالية ، مع ضرورة مكافحة الفساد والعنف وسيادة القانون والشفافية والاستقرار السياسي والحريات المدنية .44.

من هنا يمكن أن نطرح التساؤل التالي من هم بناة المؤسسات ؟

بناة المؤسسات هم صانعوا السياسات وأعضاء النخب السياسية ورجال الأعمال وأعضاء النخب المحلية والمهنيين والجماعات والأجهزة المختلفة في الدولة ، والتي قد تستند إلى قوانين وأعراف أو طرق وإجراءات محددة في عملها .وبناء المؤسسات ينبغي أن يتم وفق مخطط بوضح أنواع المؤسسات والحاجة التي من اجلها يتم البناء والتجربة السابقة ، والمؤسسات القائمة والسياق المحيط بما يضمه من عوامل ثقافية واقتصادية واجتماعية . أن مهمتهم بالأساس هي استكمال ما هو قائم ، فلا يمكن البدء من الصفر ، مهما كان القائم ضعيفا . وبناة المؤسسات يجب ان يصوغوا كيان المؤسسات بما يتفق والقدرات والطاقات السائدة ، وكذلك المعايير والقيم التي تشكلها الثقافة السياسية القائمة ، ولكن عليهم في الوقت ذاته استكمال عمليات البناء إلى مراحل تحقق الفاعلية للمؤسسة بالتركيز بقوة على معايير وقيم وتكتيكات جديدة لمواجهة متطلبات الفاعلية ، كاستقلال المؤسسة وتماسكها وقدرتها على التكيف والتماسك في بيئتها ، وتطوير الخبرة السياسية والفنية للقائمين على المؤسسة .45.

2:- النظام بدلا من الفوضى

ذكر ((روبرت مكنمارا)) رئيس البنك الدولي سابقا في كتابه جوهر الأمن أن ((لا امن بلا تنمية ولا تنمية بلا امن)) ومن هنا يجب الارتكاز على فكرة أساسية مفادها ربط إصلاح قطاع الأمن بالسياسات العامة الأخرى مثل العدالة ، وتطوير العملية السياسية والتنمية الاقتصادية ، وتعزيز دور مؤسسات الدولة ، ودمجه ومتابعته بالمواءمة مع عمليات التغيير الديمقراطي .

يحتاج قطاع الأمن إلى الإصلاح بقطاعاته الثلاثة ، الشرطة ، القوات المسلحة ، أجهزة الاستخبارات . فالشرطة يجب أن لأتكون قمعية وان تتولى الحفاظ على النظام العام وتمثل حجر الأساس في مجتمع سلمي . وفي المرحلة الانتقالية هذه ، ويجب تغيير النموذج القديم للشرطة والذي يتسم بسوء معاملة الجمهور بنماذج تؤكد على الشفافية والمساءلة والمشاركة ، ويجب أن تصغي الشرطة لمخاوف المواطن .ففي مصر مثلا عمل المجتمع المدني مع ضباط من الرتب الدنيا في الشرطة لوضع خطة لإصلاحها تتضمن مشروع قانون يشتمل على أحكام واضحة للرقابة المدنية ، ومن الممكن أن يمثل ذلك نموذجا مفيدا لدول أخرى في المنطقة , وسيكون إصلاح وزارة الداخلية جزء هام من التغيير المؤسسي ، ويتطلب ذلك إدخال أساليب الإدارة الحديثة والنظم الإدارية المعتمدة على الكومبيوتر ، وإنشاء إدارات للتعامل مع الموارد البشرية والتطوير الوظيفي والمشتريات والخدمات اللوجستية

ومكتب مفتش عام ، لضمان الانضباط وقسم الشؤون الداخلية للتعامل مع شكاوى المواطنين ، ويجب أن تكون الرواتب والمزايا كافية لاجتذاب واستبقاء الأفراد المتمتعين بالجودة العالية للحد من الفساد ، وخلق حس مهني والاعتزاز بمهنة الشرطة ، وسيحقق التعويض المناسب والترقيات على أساس الكفاءة أيضا،والولاء المؤسسي وقبول القواعد الديمقراطية الجديدة .46.

أما إصلاح القوات المسلحة ، فيجب إعادة هيكلتها ، وإعادة تشكيلها لتتوافق مع النموذج الديمقراطي ، ويعني هذا إنشاء سلطة مدينة من القوات المسلحة ، وإعادة تحديد مهمتها بحيث تكون قادرة على توفير فرص الأمن ضد التهديدات الخارجية ،وتجنب أي دور امني داخلي، واحتفاء الطابع المهني على الجيش من خلال التدريب والتطوير المؤسسي ، وقد يشمل الإصلاح أيضا تقليص حجم القوات المسلحة ، اعتمادا على متطلبات المهام وإعادة تنظيم القوات داخليا . وتعد مصر من بين الحالات الأكثر إشكاليه للإصلاح ، نظرا لقوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ((SCAF)) مقارنة بالرئيس المنتخب حديثا_والمعزول مأخرا_ والبرلمان المستقبلي المهام وعلى الرغم من قيام المجلس العسكري بتوجيه عمليه الإصلاح ، إلا انه حاول حماية مصالحه الاقتصادية ومسؤوليته الرئيسية عن مسائل الأمن الوطني ، والقوات المسلحة المصرية فاعل رئيسي في الاقتصاد المصري ، وتمتلك شركات تعمل في مجموعة مجالات اقتصاديه ومالية من تصنيع الدبابات والأسلحة الى إنتاج المكرونة وزجاجات المياه المعبأة ، وكان الحفاظ على هذه الامتيازات حجر الزاوية في نهج المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المرحلة الانتقالية ، وهاجم الجيش المتظاهرين السلميين اما وزارة الدفاع ودافع عن كل هذا ، باعتباره الجهة الوحيدة القادرة على توفير الأمن .47.

أما تونس فالوضع مختلف حيث لم تتدخل القوات المسلحة التونسية في الثورة ، وظلت بعيدة عن السياسية ، ويعد الجيش التونسي قوة محترفة منعت من القيام بأي دور سياسي في ظل نظام ((بن علي)) ولا يملك أبناء القوات المسلحة حق التصويت أو الانضمام إلى الأحزاب أو الترشح في الانتخابات ، ولم يكلف الجيش بمسؤولية الأمن الداخلي .....وإثناء الثورة رفضت القوات المسلحة أوامر ((بن علي)) بضرب المتظاهرين ، والتحدي في تونس ألان هو إصلاح وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية المدنية . 48.

أما في ليبيا فالوضع مختلف تماما عن مصر وتونس ، ويحتاج حكومة تتحمل مسؤوليتها الدستورية من اجل إصلاح كافه المؤسسات والأجهزة سواء الأمنية أو المدينة.

أما بالنسبة لإصلاح أجهزة الاستخبارات ، هذه الأجهزة الأكثر غموضا ، والأصعب في التعامل معها ، حيث تم توجيه هذه الأجهزة تاريخيا ضد المعارضين الداخليين ، ويتعين أن تقيد الإصلاحات وظيفة المخابرات بجمع المعلومات الاستخباراتية الخارجية ، والتي تنص على قيادة مدنية لها ، وإنشاء آليات رقابة برلمانية ، وربما كان إصلاح هذه الأجهزة هو التحدي الأصعب لإصلاح قطاع الأمن بالنسبة للأنظمة الانتقالية ، ولكنه جزء أساسي من العملية الديمقراطية .49.

من خلال ما تقدم نلاحظ ان هنالك عقبات وإشكاليات وتحديات حقيقية كانت موجودة قبل الربيع العربي وبرزت بشكل كبير بعد التحرر السياسي لهذه الدول ، هذه التحديات ناجمة عن موروث بنيوي هيكلي يعكس جدلية واضحة تترجم لنا العجز والتردي والارتخاء والترهل الذي تعانيه كثير من المؤسسات المدنية والعسكرية والتي تتزامن مع التوقعات وطموحات جماهيريه بعد الثورات ، والتي فرضت حتمية التغيير والبناء والرفاه والاستقرار والحرية والحداثة والعصرنة ..... حتمية التغيير وبسرعة .. ولكن هذه التوقعات صدمت بإشكاليات وتحديات عميقة تحتاج إلى القيام بعملية تغيير جذري شامل لكافة البنى والأدوار والهياكل والمؤسسات والقيم والقوانين واللوائح

والإجراءات من اجل رد المظالم التوزيعية التي طالما عانى منها مواطني هذه الدول ، مع التناغم والتناسق والاستجابة لطموحات وتوقعات جيل الثورة الجديد ...؛ لذلك نلاحظ أن التحرر السياسي تم وبنجاح في كل دول الربيع العربي ، أما إصلاح البنى والهياكل والمؤسسات مازال متعثرا متخبطا تتنازعه رؤى وأفكار وطروحات وايدولوجيات ومفاهيم اقل ما يقال عنها ، إنها مختلفة وغير متناغمة ولم تحقق متحد سياسي ؛ الأمر الذي أفضى إلى تداخل السبب والنتيجة ، والمظاهر والأسباب والنتائج في علاقة جدليه (سببيه- كلية)

مابين خارطة التوقعات الموضوعة من قبل جيل الثورة ... والتي قد تكون طموحة إلى حد ما ، لكنها ليست مستحيلة .. قد تكون التوقعات لم تأخذ بنظر الاعتبار البعد والعمق الزمني للمشكلات التي تضرب جذورها في أعماق الأرض .... ولكنها أي التوقعات معقولة وممكن وضع خطط خمسية وبعد زمن ممكن رؤيته أو ممكن ان يلوح بالأفق البعض من اماكنية نجاحه وانجازه والمتمثل على اقل تقدير برفع المستوى المعاشي للمواطنين ، وبطلب سماع أرائهم وتصوراتهم وطموحاتهم ، وبالتحاور معهم ، وبالحرص عليهم وعلى ما قدموه من تضحيات من اجل بناء مستقبل ارغد للأجيال المقبلة ,,, ولكن وكما قلنا بأن هنالك ازمة حقيقية تتمثل بوجود الفجوة الزمنية ، حيث تعيش دول الربيع العربي بعد التحرر حالة من الفراغ البنائي والفراغ الانجازي والفراغ التخطيطي ، لما توقعه ثوار الربيع العربي وجيل التغيير الثوري عموما ، ولما يخطط لبناؤه مستقبلا ... ..

دولة المؤسسات القادرة على تحقيق ولادة حضارية ترقى بحياة الأفراد والشعوب من اجل مستقبل ارغد لأبناء هذه الدول .

ولكن هذه التوقعات لم تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني لتحقيقها مم أوقعنا في أزمة التوقعات والفجوة الزمنية بين التحرر السياسي والمأسسة -؟- أم إن المشاكل والإرهاصات والبنى المتهرئة أساسا . جعلتنا نصطدم بعجلة الزمن وتقدم توقعات متناقضة بحيث لم نأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني للاستبداد وللتخلف وللثورة وللبناء والتغيير ؟

فهل الزمن بعمقه سيقف حجر عثرة أما التوقعات أم هل التوقعات كانت طموحة جدا واصطدمت ببوابة الزمن الأمر الذي أفضى كما لا حظنا في ما تقدم من طروحات وجود علاقة جدلية سببية علية ، بين التوقعات وبين التحرر والبناء المؤسسي في الدول الربيع العربي .

يبدو لي أن التداخل والتشابك والتركيب واضح بين التوقعات والزمن ، والتواتر الذي لاينتهي للمشاكل والأزمات ، والصراع المستمر بين الموروث والطموح ..... كل هذا يتطلب من السلطة السياسية القيام بدورها التاريخي وتحمل مسؤوليتها الدستورية لفك الارتباط بين جدلية السبب والنتيجة ، المظاهر والنتائج ، المدخلات والمخرجات .. التي تعاني منها دول الربيع العربي .

الخاتمة

في نهاية هذا البحث الذي تناولنا فيه فقرتين أساسيتين تتحدد في محاولة طرح مفهوم ومظاهر أزمة التوقعات المتجسدة من خلال غياب الدولة الإنمائية ورد المظالم التوزيعية ، وفي كيفيه ردم الفجوة الزمنية القائمة بين التحرر السياسي والمأسسة من خلال الية مأسسة السياسة الاقتصادية والاجتماعية وتجسيد فكرة النظام والقضاء على الفوضى والذي لايتم سوى باصلاح المؤسسة الامنية .

حيث لاحظنا تأخر وضعف في الاستجابة لتوقعات طرحها جيل الثورة ، وضعف وتراضي وترهل في المؤسسات الموجودة في هذه الدول .

وبما أن هذه الدول تعاني من غياب للدولة الإنمائية والتي انعكست من خلال عدم وجود أنشطه اقتصاديه متنوعة أفضت إلى تجسيد الفقر وتحويله إلى ((ظاهرة)) في هذه البلدان حيث اقتصر دور الدولة وفي أحسن الحالات بعقود اجتماعيه تتضمن تقديم خدمات تعليمية وصحية واستهلاكية ووظيفية ، وسلسلة من الدعم ، والتي قد فسرت بأنها عبارة عن صفقة يتلقاها المواطن بإسم ((سياسة الدعم والإعانات الاقتصادية)) مقابل تقلبهم لنظام الحكم القائم سياسيا .

وما أن انهارت هذه العقود عام 2011 ، حتى برزت لنا وبشكل واضح انه لا توجد دولة انمائية في هذه الدول وذلك من خلال علاقة التزاوج الواضح ما بين الاستبداد وتوزيع الريع على الزبائن المفضلين للحكام ، واستخدام الموارد في تمويل العقود الاجتماعية بدلا من الاستثمار النوعي ، والتي تزامن معها غياب للسياسات العامة في التعليم والصحة والصناعة والزراعة والخدمات أو على اقل تقدير فهي ((سياسات غير واضحة)) إضافة إلى وجود حالة الاخفاف في التوزيع السلطوي للقيم والمنافع والخدمات والثروات والمناصب ؛ الأمر الذي أفضى إلى وجود ظلم توزيعي ، وأزمة توزيع تحتاج الثورات ألان لرد هذه المظالم التوزيعية ، من اجل اعادة الحق لأصحابه ، ومن اجل خلق المناخ المناسب لإقامة حوار مع الفقراء ومع من أصابهم الظلم ، إضافة إلى إيجاد جسور للصداقة مع الفقراء .. فلا تستطيع دولة أن تبني مؤسسات فاعلة من غير إقامة هذه العلاقة – الحوار والصداقة – مع الفقراء .

هذا الأمر يتطلب الدخول في محاولة جادة لكسر العلاقة الجدلية بين أزمة التوقعات والزمن من اجل التقليل من إرهاصاته وتجسير الفجوة القائمة فعلا ما بين التحرر السياسي والمأسسة الاقتصادية والاجتماعية واتي ستكون هي الوحيدة القادرة على الاستجابة الفاعلة لتوقعات جيل الثورة والأجيال المقبلة .

المراجع:-

1:-محمد شقرون أزمةعلم الاجتماع ،ام ازمة مجتمع ،مجلة المستقبلالعربي ،بيروت عدد76،السنة8،1985،ص25-26

2:-جون ووتربري الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في المنطقة العربية ،تقرير التنمية الانسانية العربية ،المكتب الاقليمي للدول العربية ،2013،ص10

3:-ذات المصدر السابق ،ص12

4:-ذات المصدر السابق ،ص13

5:-ذات المصدر السابق ،ص13

6:-ذات المصدر السابق نص14

7:-ذات المصدر السابق ،6

8:-ذات المصدر السابق ،ص17

9:-ذات المصدر السابق ،ص17

10:-ذات المصدر السابق ،ص17

11:-عبد الغفار رشاد القصبي التطور السياسي والتحول الديمقراطي ،الكتاب الثاني ،جامعة القاهرة،ط2،2006،ص85-86

12:-ذات المصدر السابق ،ص89

13:-ذات المصدر السابق ،92

14:-خالد مالك (المدير والمؤلف الرئيسي) نهضة جنوب :تقدم بشري في عالم متنوع ،برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية ،2013 ص3-4

15:-ذات المصدر السابق ،ص4-5

16:-ذات المصدر السابق ص5

17:-ذات المصدر السابق ص25-26

18:-ذات المصدر السابق ص26

19:-احمد وهبان التخلف السياسي وغايات التنمية نالدار الجامعية الحديث ،الاسكندرية د-ت،ص87

20:-محمد طه بدوي النظرية السياسية ،المكتب المصري الحديث ،القاهرة ،1986 ص176-177

21:-محمد محي الدين (صياغة التقرير) المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي 5-6،يونيو،2011،الامم المتحدة ،2011، ص35-37

22:-ذات المصدر السابق ،ص39

23:-سليمان شيخ وشادي حميد بين التدخل والمساعدة(سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا) مركز بروكنجز للسلام ،الدوحة ،2012،ص3

24:-ذات المصدر السابق،ص5

25:-ذات المصدر السابق ،4-5

26:-دون مؤلف وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ،تونس،2012،ص1-2

27:-العدالة كلمة فرنسية مشتقة من اللغة اللاتينية gustita من عدل وانصاف،واحد معانيها العامة هي انسجام الافرادمع مايستحقونه فعلا او هم جديرون به .ان ارساء قيم وقواعد العدالة يعزز ثقة المواطنين بالحكومة ويزيدون من انتمائهم وولائهم والعكس صحيح .فعندما تنعدم تكون ثروات البلاد من نصيب فئة معينة دون سواها .أ

عبد الستار قاسم ازمة المعيار الاخلاقي عند العرب ، د-ت

28:-نداء مطشر صادق التخلف والتحديث والتنمية السياسية ،دراسة نظرية ،جامعة قاريونس 1999،ص150

29:-يوسف عبد الرحيم حسن ارتباط المستوى الاخلاقي بالتنمية السياسية للامة العربية ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة النجاح،فلسطين،2010،

ص30-56

30:-محمد الجوهري الانثربولوجيا،دار المعارف ،القاهرة ،1980،ص62

وكذلك انظر :-عبد الهادي الجوهري اصول علم الاجتماع ،نهظة الشرق ،القاهرة ،1984،ص239

31:-نداء مطشر صادق تقنية الاتصال ، محاضرات غير منشورة مقدمة الى جامعة عمر المختار كلية الاداب ،قسم الاعلام ، للعام الدراسي ،2013

32:-زكريا ابراهيم مشكلة الحرية ، مكتبة مصر ،القاهرة ،د-ت ،ص7-12

33:-ماك كالستر نشأة الحرية في التربية ،مكتبة النهظة المصرية ،مصر ،د-ت ،ص2

34:-صالح بالحاج التنمية السياسية ،نظرة في المفاهيم والنظريات ،جامعة الجزائر ،د-ت ص7-12

35:-محمد محي الدين (صياغة التقرير) مصدر سابق ذكره ،ص15-16،ص41-47

36:-صادق الاسود علم الاجتماع السياسي ،دار الحكمة ،بغداد ،1991،ص280

37:-ذات المصدر السابق ،ص281

38:-صامؤئيل هنتكتون النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ،ترجمة سمية فلوعبود،دار الساقي ،بيروت 1993،ص7

39:-ذات المصدر السابق ،ص8

40:-ذات المصدر السابق ،ص8

41:-ذات المصدر السابق ،ص17-18

42:-ذات المصدر السابق ،ص21

43:-عبد الغفار رشاد ،مصدر سابق ذكره ،ص99-100

44:-ذات المصدر السابق ،ص107

45:-عبد الغفار رشاد التطور السياسي والتحول الديمقراطي ،الكتاب الاول ،جامعة القاهرة ،مصر 2003-ص132

46:-دونالد جيه بلانتي اصلاح قطاع الامن ،معهد السلام الامريكي ،واشنطن ،2012،ص3

47:-ذات المصدر السابق ،ص4

48:-ذات المصدر السابق ،ص5

49:-ذات المصدر السابق ،ص6